



AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE
SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة (2004-2020)

Analysis of the standard results of the relationship between
changes in the Iraqi dinar exchange rate and some
macroeconomic variables for the period (2004–2020)

أ. م. د. أحمد عباس عبدالله (2)

Ahmed A Abdullah

ahmedabas67@uofallujah.edu.iq

زينة كمال طه (1)

Zina K Taha

cae.zkt@uofallujah.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الفلوجة

المستخلص

يهدف البحث الى تحديد العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (2004-2020) وقد توصل البحث المذكور الى عدد من الاستنتاجات لعل أهمها اثبتت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة خلال مدة البحث، فضلاً عن أنّ البحث يوصي بالتأكيد على دور البنك المركزي من أجل المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي على أقل تقدير يكون ثابتاً لمدة زمنية معينة لاسيما بعد حصول البنك المركزي على استقلاله عام (2004) بموجب القرار (56) للعام المذكور بعيداً عن تدخلات الحكومة بنشاطه الاقتصادي والمالي خاصة ما يتعلق (بعرض النقد) .

الكلمات الافتتاحية: (سعر الصرف ،أهميته ، وأنواعه ،التغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم ، الناتج المحلي الإجمالي ، الانكشاف التجاري).

Abstract:

The research aims to determine the relationship between the Iraqi dinar exchange rate and some economic variables for the period (2004–2020). Emphasizing the role of the Central Bank in order to maintain the stability of the exchange rate of the Iraqi dinar, at the very least, to be fixed for a certain period of time, especially after the Central Bank obtained its independence in (2004) under Resolution (56) for the aforementioned year, away from government interventions in its economic and financial activity.

المقدمة :

يحتل موضوع سعر الصرف وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أهمية كبيرة في العديد من الدول العالم لاسيما المقدمة منها. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام الكتاب والباحثين والدارسين فضلاً عن الدراسات الاقتصادية إذ يعد سعر الصرف الأول من الرئيسة ذات التأثير المباشر على العلاقة بين ارتفاع الأسعار فيما يتعلق بالتضخم ، فضلاً عن الانكشاف التجاري والنتائج المحلي الإجمالي لذلك كان لزاماً علينا الدراسة في هذا الموضوع من أجل التوصل الى العلاقة المذكورة وبيان مدى تأثيرها حاضراً ومستقبلاً على الاقتصاد العراقي تحديداً وبحثنا المذكور يسلب الضوء على التغيرات الحاصلة في سعر (Macroeconomic variables) خلال مدة الدراسة (2004-2020). صرف الدينار العراقي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (variables)

مشكلة الدراسة:

جاءت مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل أثرت تلك المتغيرات الاقتصادية الحاصلة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.
- وهل أن المتغيرات المذكورة كانت تأثيراتها إيجابية أم سلبية.
- ماهو نوع العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية هل هي معنوية وتوازنية أم عكس ذلك.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية البحث من خلال معرفة العلاقة التي تربط بين سعر صرف الدينار العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وما هو تأثير تلك العلاقة على مستقبل الاقتصاد العراقي.

فرضية الدراسة:

يستند البحث على فرضية مفادها (إن هناك علاقة متكافئة ومتوازنة ومعنوية طويلة الأجل بين تغيرات سعر صرف الدينار العراقي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية).

منهج الدراسة:

استند البحث على الأسلوب الوصفي والتحليلي، فضلاً عن الأسلوب الاستنباطي من أجل دراسة وتحليل طبيعة وشكل العلاقة بين متغيرات البحث.

المبحث الأول : الإطار النظري والمفاهيمي (مفهوم سعر الصرف وأهميته ووظائفه)

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف Conception of Exchange Rate

يقصد بسعر هو نوع وعدد الوحدات من عملة بلد ما (العراق مثلاً) والتي يمكن مبادلتها طوال المدة الزمنية المعينة وذلك من أجل إمكانية الحصول على عملة البلد المعني (كالولايات المتحدة مثلاً) من سوق بيع العملات الأجنبية. وعرف سعر الصرف بأكثر من تعريف منها انه يقصد به "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى" ويركز هذا التعريف على آلية العرض وذلك باعتبار إحدى العملتين سلعة والثانية ثمناً لها (عبد الحميد، 2016:19).

بينما التعريف المعتمد دولياً لسعر الصرف هو السعر الأجنبي بأنه السعر الأجنبي بالنسبة للعملة الوطنية لبلد ما والذي يمكن أن يعبر عنه بعدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن مبادلتها من أجل شراء وحدة واحدة من العملة المحلية او الوطنية للبلد المعني (Dorbuch & Roger, 2001:577).

بينما يعرف الباحثان سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن مبادلتها بعملة أجنبية واحدة خلال مدة زمنية محددة.

المطلب الثاني : أهمية سعر الصرف The importance of the exchange rate

يؤدي سعر الصرف دوراً مهماً في عملية التبادل التجاري والانشطة الاقتصادية الأخرى التي تحدث بين دول العالم، ويبرز دور وأهمية سعر صرف العملة المعنية عن طريق مساهمتها الفاعلة والمؤثرة في تحقيق الاهداف المرسومة لها لاسيما الاهداف الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق أهداف التنمية، فضلاً تحقيق التوازن المطلوب بين الاقتصاد الداخلي والخارجي، فبالنسبة للتوازن الداخلي يتمثل في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار في السوق المحلية بالنسبة للبلد المعني الى جانب تحقيق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي.

بينما يتمثل التوازن الخارجي في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية التي يقوم بها البلد المذكور تجاه البلدان الأخرى (دوحي، 2015: 13).

المطلب الثالث : وظائف أسعار الصرف Functions Exchange rate

لسعر الصرف العديد من الوظائف التي يؤديها في عمليات التبادل التجاري والانشطة الاقتصادية الأخرى وتتمثل هذه الوظائف بما يلي: (أمين، 2013: 26)

- 1- **الوظيفة القياسية:** يعتمد العديد من المتعاملين والاقتصاديين على سعر صرف معين أثناء عمليات التبادل التجاري التي تنتشأ بينهم ، وذلك من خلال مقارنة سعر السلع والخدمات المنتجة محلياً مع سعر السلع والخدمات ذاتها في الأسواق الأجنبية الأخرى. وفي هذا الصدد يمثل سعر الصرف حلقة الوصل والقياس بين الأسعار المحلية والأجنبية في السوق لذلك يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية ويعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأجنبية (سمية، 2009: 8).
- 2- **الوظيفة التطويرية:** يستخدم سعر الصرف في عملية تطوير بعض الصادرات لبلد ما باتجاه سوق بلد آخر، يتم التعامل والتبادل التجاري معه أي بمعنى أن هناك ميزة نسبية لسلع البلد (أ) في سوق البلد (ب) ومن ثم يتم تشجيع تلك الصادرات، فضلاً عن ذلك إنه يمكن أن يؤدي سعر الصرف الى الاستغناء عن مشروعات صناعية معينة وتعويضها بالإستيراد، لأن أسعارها تكون منخفضة نوعاً ما عن الأسعار السائدة بالسوق المحلية أو السوق المذكورة. ومن جهة أخرى يمكننا الاعتماد على أسعار صرف مناسبة من أجل تشجيع إستيراد سلع معينة ونتيجة لذلك فإن سعر الصرف يؤثر على هيكلية التركيبة السلعية الجغرافية بالنسبة للتجارة الدولية المعنية بالتبادل بسبب الدور الذي يؤديه في تطوير وتشجيع صادرات الدول المعنية تجاه دولة اخرى لفروع القطاع الصناعي المعني، فضلاً عن امكانية الاستغناء والتخلي عنها وتعويضها بالإستيرادات الأقل سعراً من الأسعار المحلية مثلاً ارتفاع سعر صرف الدولار امام الين الياباني يشجع المتعاملين بالدولار على شراء السلع اليابانية الارخص سعراً والأعلى جودة مما ينعش الصادرات اليابانية اي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة بهدف تشجيع هذه الصادرات (يمينة، 2010: 9).
- 3- **الوظيفة التوزيعية :** يمارس سعر الصرف هذه الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي او الخارجي وذلك نتيجة ارتباطه بالتجارة الخارجية إذ تقوم هذه الوظيفة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم المختلفة ولهذا يعمل سعر الصرف على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري، إذ تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مرتبط بالتجارة الخارجية فهو يمارس وظيفة توزيعية أما على مستوى الاقتصاد الدولي أو (الخارجي) فإن سعر الصرف يمارس هو الآخر هذه الوظيفة ونتيجة لأرتباطه بعمليات التبادل التجاري الخارجي. حيث تقوم الوظيفة التوزيعية بإعادة عملية توزيع وتقسيم مجموع الدخل القومي الإجمالي (العالمي) فضلاً عن الثروات المحلية فيما بين دول مناطق العالم المختلفة. إنَّ عملية تغيير القيمة الخارجية لعملة ما سواء بالارتفاع او الانخفاض ستؤثر على حجم احتياطات البنوك المركزية في البلدان الاخرى (سمية، 2009: 8).

المبحث الثاني: مفهوم تغيرات سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية وأنواعها

1- مفهوم الاقتصاد الكلي: Macroeconomic concept

يعد علم الاقتصاد الكلي (Macroeconomic) أحد أهم فروع علم الاقتصاد، والذي يولي المتغيرات الاقتصادية لاسيما الكلية منها كالناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود المتبادلة في سوق العملات فضلاً عن المستوى العام للأسعار والبطالة ومستوى تشغيل البطالة ، ناهيك عن حجم الصادرات والواردات ورأس المال المستخدم في العملية الانتاجية (صخري، 2005: 8-9).

وهناك مفهوم أو تعريف للاقتصاد الكلي بأنه فرع من فروع الاقتصاد والذي يدرس ويهتم بدراسة عملية ودراسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية الكلية بالنسبة للمجتمع، وهذا يتم من خلال تحليل النظريات المتعلقة بالعرض والطلب الكليين فضلاً عن تحديد العوامل المتعلقة بمحددات التوازن من أجل تحليله لبعض المتغيرات الاقتصادية لمعدل التضخم والبطالة ومن ثم إمكانية معالجتها (الأفندي، 2012: 18).

2- سياسات الاقتصاد الكلية Macroeconomic Policies

تعرف السياسات الاقتصادية بأنها مجموعة السياسات والاجراءات التي تتخذها دولة ما من أجل محاولة التخلص من الازمات والصدمات الاقتصادية لاسيما الرئيسية منها، كالكساد الاقتصادي مثلاً أو من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ونموه وتطوره ، والذي يتحقق من خلال نوعين رئيسيين من السياسات هي :

أولاً: السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير والتركيبات المتعلقة بالحصول على الإيرادات العامة فضلاً عن النفقات العامة التي يتم إنفاقها على أبناء البلد ومشاريعه وقطاعاته من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، فضلاً عن استخدامها من أجل معالجة المشكلات والازمات الاقتصادية كظاهرة البطالة أو الركود الاقتصادي وكذلك تحقيق الاستخدام أو التشغيل الكامل والكفاءة للموارد الاقتصادية ومن ثم توجيهها بالشكل الصحيح الذي يزيد من إسهامها في زيادة الدخل والإنتاج وتحديد المستوى العام للأسعار فضلاً عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في عملية توزيع الدخل بين افراد المجتمع (أوكيل، 2017: 4).

أ- السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل السلطات النقدية في البلد المعني والمتمثلة بسلطة البنك المركزي وذلك من أجل تمشية وتسيير حجم الكتلة النقدية الضرورية واللازمة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة، وتعد السياسة النقدية المذكورة إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تهدف الى تحقيق الأهداف ذات الأولويات بالنسبة للبلد المذكور من حيث تنظيم آلية العمل، فضلاً عن تنظيم حجم الائتمان المصرفي وتنظيم الأسواق النقدية الأخرى من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب (خضير وحزمة، 2018: 424).

3- النمو الاقتصادي ، والناتج المحلي الإجمالي (GDP):

أولاً : تعرف النمو الاقتصادي : The concept of economic growth

إن مصطلح النمو الاقتصادي يعد من المصطلحات الحديثة نسبياً إذ أن تاريخ نشأته مرتبط بتاريخ البشرية ، لاسيما عندما كانت المجتمعات البشرية بدائية إذ كان جل اهتمامها هو الحصول على كل وسائل العيش من أجل البقاء على قيد الحياة، وقد تزامن ظهور هذا المصطلح العالمي مع بداية ظهور الرأسمالية العالمية، إذ أدت التغيرات التقنية والتكنولوجية المستمرة والمتواصلة إلى تراكم رؤوس الأموال لاسيما في الدول المتقدمة خاصة الأوروبية منها، الامر الذي أدى إلى حدوث تحولات جوهرية في حياة وأفكار مجتمعات تلك الدول، الامر الذي جعلها تهتم أكثر بتلك الزيادة الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية ، لذلك ارتبط مفهوم النمو الاقتصادي بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، ويقصد بذلك التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (الشيخلي ، 2019 : 24).

ثانياً : مفهوم الناتج المحلي الإجمالي : The concept of gross domestic product

يعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) واحداً من أهم المؤشرات الأساسية التي تعتمد عليها العديد من دول العالم سواء أكانت متقدمة أم نامية من أجل معرفة مدى تقدمها وتطورها الاقتصادي والذي يعرف على أنه "مجموع القيم النقدية (السوقية) لكافة السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد بلد ما خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون لسنة واحدة"، ومن جهة أخرى عرف (GDP) بأنه ذلك الناتج الذي يمثل مجموع قيم كل ما ينتج من سلع وخدمات ضمن الحدود الأقامة (الجغرافية) للبلد المعني من قبل سكان البلد المذكور أو الأجانب المقيمين على أرض البلد المعني (سحنون، 2010 : 86).

وهناك مفاهيم عديدة للاقتصاد الكلي والناتج المحلي الإجمالي تلك المفاهيم تعد من أكثر المعايير استخداماً وشمولية في حساب معدلات النمو الاقتصادي في البلد المعني .

فضلاً عن ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي يعرف بأنه القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات التي ينتجها سكان البلد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون لسنة واحدة (صخري، 2005 : 2).

4-التضخم: inflation

يعرف التضخم بأنه الحركة الصعودية المستمرة للمستوى العام للأسعار والذي ينتج من خلال حصول فائض في الطلب الكلي وزيادته عن قدرة العرض، وعرف التضخم بأنه تلك الحركة التي يستمر بها المستوى العام للأسعار بالارتفاع مما يؤدي إلى خفض قيمة القوة الشرائية (للنقود) وعندئذ تكون غير قادرة على أداء وظائفها على نحو كامل (إبراهيم، 2017 : 117). فضلاً عن ذلك أن التضخم يعد واحداً من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، الذي له تأثير كبير على وضع البلد الاقتصادي، بل ويعد واحداً من أهم الظواهر الاقتصادية التي من خلال ارتفاعها يتأثر الاقتصاد بصورة سلبية وبانخفاضه أو ثباته (الأيوبي، 2020 : 20).

5- الإيرادات النفطية: oil revenue

يعد النفط مصدراً أساسياً من مصادر الطاقة في العالم بل يمثل المحرك الرئيس بالنسبة للاقتصاد العالمي. بالإضافة الى ذلك يعد من أهم المتغيرات الأساسية التي لها تأثير واضح على المستوى العالمي سواء أكان ذلك في الناحية الاقتصادية أو السياسية ناهيك عن أنه يمثل أحد أهم الدعامات الرئيسة التي يركز عليها تقدم وتطور الحضارة الانسانية، ويعد النفط كذلك واحداً من أهم مصادر الطاقة في العالم بل يعد السلعة الاستراتيجية الأكثر تداولاً في العالم. أما فيما يتعلق بجانب العرض النفطي فبالنسبة للسعر النفطي فإنه يتحدد من خلال السياسات النفطية المتبعة في الدول المنتجة لهذه المادة والمصدرة في الوقت نفسه سواء أكانت لأعضاء منظمة أوبك أم منظمة أوبك، أما فيما يتعلق الأمر بجانب الطلب فإن لمعدلات النمو الاقتصادي دوراً كبيراً وواضحاً، فضلاً عن عدد السكان وبقية العوامل الأخرى التي لها تأثير واضح على أسعار النفط كالعوامل الاقتصادية ومن أهمها التقلبات الدورية الاقتصادية. لذلك أصبح النفط يمثل أهم السلع المتواجدة في الأسواق العالمية في الوقت الحاضر لما يؤديه من دور وتأثير على سياسات الدول المصدرة لهذه المادة أو المستوردة لها في آن واحد وخاصة ما يتعلق بالدول التي تعتمد على بشكل أساسي على إيرادات النفط أو المتأتية من جراء تصدير هذه المادة الى الأسواق العالمية من أجل دعم موازنتها العامة بالعملة الأجنبية من أجل مواجهة حالات العجز أو الإفلاس التي تصيب تلك الموازنات.

غير أن ما يشار على هذا المصدر أو هذه المادة الاستراتيجية المهمة هو أن أسعارها في الأسواق العالمية أصبحت تنسم بالتغير وعدم الثبات من وقت لآخر، مما جعل من اقتصادات الدول المنتجة للنفط مهددة بصدمات خارجية وهزات ارتدادية بين الحين والآخر بمجرد سير أسعار المنتجات النفطية نحو الانخفاض (الحقباتي ومحمد، 2015: 2).

6-درجة الانفتاح الاقتصادي: degree of economic openness

تؤدي التجارة الخارجية نشاطاً ودوراً اقتصادياً مهماً في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، بل وتعد أحد الركائز والدعائم الأساسية في عملية النهوض باقتصادات دول العالم، فهي تساهم وبشكل واضح وفعال في رفع المستوى المعاشي لآبناء البلد أو المجتمع المعني، نتيجة اهتمامها بعملية تحرير الأسواق وزيادة الرفاهية الاجتماعية نتيجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO) وانضمام أغلب دول العالم إليها وما يترتب عليها من إزالة القيود الكمركية بين هذه الدول، وزيادة التبادل فيما بينها عن طريق الصادرات والاستيرادات. وقد ينتهي أثر الانفتاح الاقتصادي إلى تصاعد الاستيرادات بمعدلات كبيرة في الوقت الذي تقل فيه القدرة على التصدير فتظهر مشكلات عديدة، منها مشكلة العجز في الميزان التجاري وبالتالي زيادة المديونية الخارجية وانخفاض القيمة الخارجية للعملة. ويعد لفظ الانفتاح الاقتصادي من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد وذلك لأن الانفتاح الاقتصادي ظهر في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من حداثة إلا أنه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام كما تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل له، ويوجد العديد من الإيجابيات للانفتاح الاقتصادي والتي تستفيد منها اقتصادات الدول وأهمها الاستفادة من تخفيض التعريفات الكمركية مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التنافسية للمنتجات، ومنها زيادة حجم الأسواق العالمية من خلال أحداث تغيرات عديدة في الدول المتقدمة (درويش وراضي، 2009: 32).

المبحث الثالث: تحليل بعض المتغيرات في الاقتصاد العراقي الحقيقي

المطلب الأول: الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

إن تطور ونمو الناتج بشكل عام يعكس الكفاءة الاقتصادية وتطور مستوى المعيشة في بلد ما ومن ثم كمقياس للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن ذلك يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الأساسية التي يتم استخدامها كمؤشرات أخرى لرسم السياسات الاقتصادية وإجراء المقارنات الدولية والمحلية (الجبوري، السعداوي، 2013:263).

وعليه يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقية) وفق المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية}}{\text{المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

من خلال بيانات الجدول (1) المتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق نلاحظ أن هناك أربعة قطاعات أساسية تكونت نسبة مساهمة كل قطاع وفقاً لامكانياته وقدرته فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (57.4%) لعام (2004)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.4%، 6.8%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (34.4%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (34.4%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2004)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (57.6%) لعام (2005)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.7%، 6.9%) على التوالي للعام نفسه، بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (33.8%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (33.8%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2005)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (55.4%) لعام (2006)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.5%، 5.6%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (37.5%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (37.5%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2006)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (55.0%) لعام (2007)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.0%، 4.0%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (40.0%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (40%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2007)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (55.7%) لعام (2008)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.5%، 3.4%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (39.2%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (39.2%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2008)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (43.3%) لعام (2009)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي

(2.5% ، 5.1%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (49.2%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (49.2%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2009) ، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (45.4%) لعام (2010)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.1% ، 5.1%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (47.3%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (47.3%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2010) ، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (53.4%) لعام (2011) ، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.8% ، 4.4%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (39,4%) متجاوزاً بذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (39.4%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2011)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (50.0%) لعام (2012)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.7% ، 4.0%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (43,2%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (43.2%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2012)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (46.2%) لعام (2013)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.3% ، 4.6%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (46,8%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (46.8%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2013)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (44.0%) لعام (2014)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.8% ، 4.9%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (49,1%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (49.1%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2014)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (31.2%) لعام (2015)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.5% ، 3.3%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (64,0%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (64.0%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2015) ، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (30.1%) لعام (2016)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.0% ، 3.7%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (64,2%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (64.2%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2016)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (39.6%) لعام (2017)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.9% ، 2.1%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (55,3%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (55.3%)

في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2017)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (45.8%) لعام (2018) ، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (1.9 % ، 1.8%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (50,4%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (50.4%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2018)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (50.5%) لعام (2019)، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (2.3 % ، 1.7%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (54,5%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (54.5%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2019)، فالقطاع النفطي بلغت مساهمته في الناتج المذكور ما نسبته (59.1%) لعام (2020) ، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي (3.4 % ، 1.0%) على التوالي للعام نفسه بينما بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المذكور (36,4%) متجاوزاً في ذلك القطاعين الزراعي والصناعي ويقف الى ما بين القطاع النفطي في هذه المساهمة قطاع الخدمات الذي ساهم بنسبة (36.4%) في مجموعها ما نسبته (100%) لعام (2020)

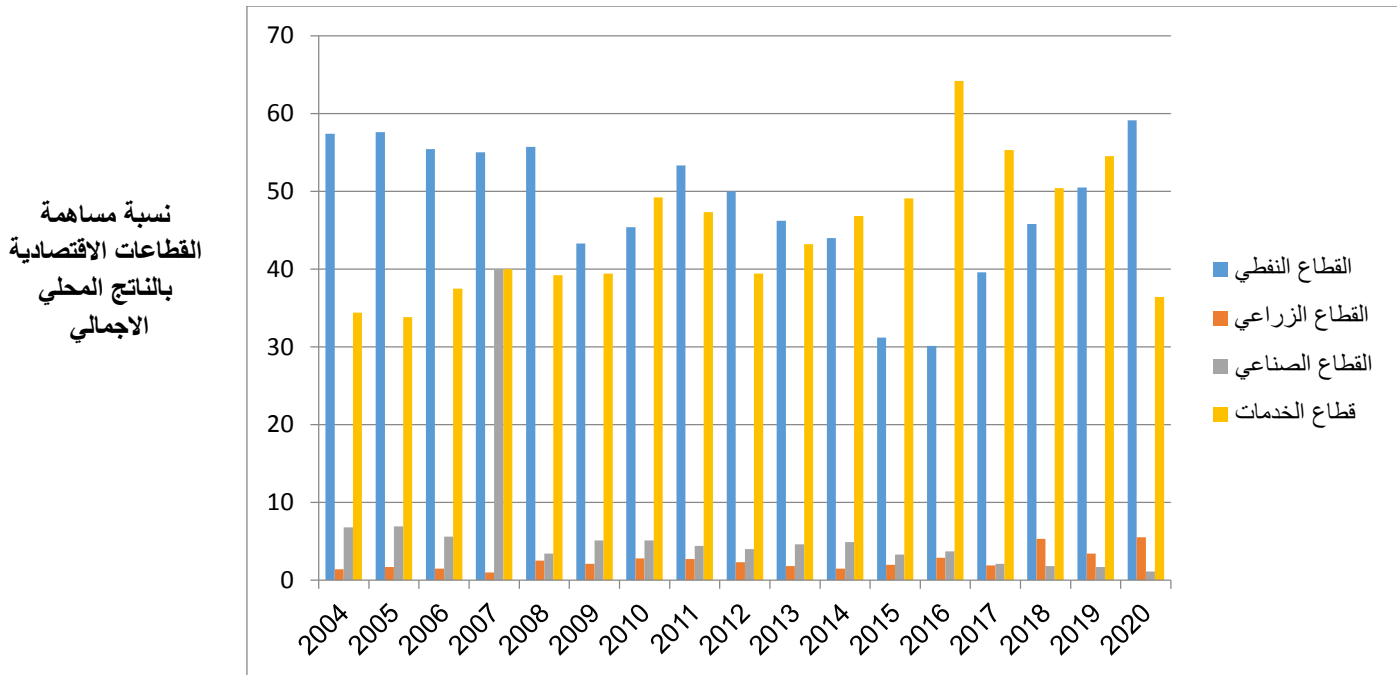
الجدول (1) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في العراق بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفترة (2004-2020)

السنوات	القطاع النفطي %	القطاع الزراعي %	القطاع الصناعي %	قطاع الخدمات %	نسبة المساهمة في (GDP) %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	57.4	1.4	6.8	34.4	100%
2005	57.6	1.7	6.9	33.8	100%
2006	55.4	1.5	5.6	37.4	100%
2007	55.0	1.0	4.0	40.0	100%
2008	55.7	1.5	3.4	39.2	100%
2009	43.3	2.5	5.1	49.2	100%
2010	45.4	2.1	5.1	47.3	100%
2011	53.3	2.8	4.4	39.4	100%

%100	43.2	4.0	2.7	50.0	2012
%100	46.8	4.6	2.3	46.2	2013
%100	49.1	4.9	1.8	44.0	2014
%100	64.0	3.3	1.5	31.2	2015
%100	64.2	3.7	2.0	30.1	2016
%100	55.3	2.1	2.9	39.6	2017
%100	50.4	1.8	1.9	45.8	2018
%100	54.5	1.7	2.3	50.5	2019
%100	36.4	1.0	3.4	59.1	2020

المصدر: بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية لسنوات متفرقة.

الشكل (1) يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية كالقطاع النفطي والقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004- 2020)



الشكل (1) يبين تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية كالقطاع النفطي والقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004-2020)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات في الجدول (1).

بسبب الاختلاف والتفاوت في الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي (قيد البحث) خلال مدة البحث

(2004 – 2020) إذ تم تقسيم تلك المدة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى :- ممثلة بالمدة (2004-2012).

المرحلة الثانية :- وتشمل المدة (2013-2020).

1 - تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004 – 2012):

يتبين لنا من خلال الجدول (2) أن الناتج المحلي الاجمالي شهد عام 2004 زيادة في الإنتاج بالأسعار الثابتة إذ بلغ (101788449) مليون دينار، واستمرت هذه الزيادة بنسب متفاوتة حتى عام 2009، إذ بلغ الإنتاج (124659542) مليون دينار، إذ سجل الإنتاج تغيراً سنوياً ما نسبته (4.05%)، في بداية هذه المدة دخل العراق منعطفاً جديداً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حيث تغير النظام السياسي في العراق، وما تلاه كان تغييراً في كل السياسات التي اتبعت ومن ثم كان هناك تحسن ملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق عام (2010)، ثم ارتفع الناتج المحلي الاجمالي مرة أخرى خلال الأعوام (2010-2012) بمعدلات نمو متفاوتة.

2 - تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2013-2020)

أما خلال هذه المدة من عمر الاقتصاد العراقي فقد وصل الناتج بحسب الجدول(2) إلى أعلى مستوياته عام (2013) ليصل إلى (174990175) مليون دينار بنسبة نمو (8.64%) وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (173872800) عام (2014) بمعدل تغير سنوي سلبي (-0.64%) على التوالي، ويعزى هذا الانخفاض إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط، فضلاً عن الأحداث التي شهدتها العراق نتيجة سيطرة المصالح المسلحة على بعض محافظات العراق وسيطرتها على بعض الحقول النفطية وشهدت الاعوام (2017 و 2018 و 2019) ارتفاعاً في الناتج المحلي إذ بلغ حد أقصى قدره (225058367.9) مليون دينار عام (2019) بمعدل نمو سنوي قدره (6.89%)، وتعزى هذه الزيادة في الناتج إلى الارتفاع في أسعار النفط . لكن يلاحظ انخفاض الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ (188112265.8) مليون دينار عام (2020) كما هو مبين في الجدول (2) وبذلك فقد انخفض بنسبة (-16.41%) نتيجة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس (كوفيد -19) الذي ضرب العالم وأحدث تغييرات كبيرة وعلى كافة المستويات، لاسيما مع انخفاض أسعار النفط العالمية، تجدر الإشارة إلى أن كمية النفط الخام المنتج انخفضت عام (2020) إلى (1463.4) مليون برميل ، بعد أن كانت (1674.8) مليون برميل عام (2019)، بانخفاض قدره (12.6%) ، وكذلك متوسط سعر الانخفاض في برميل النفط خلال هذه المدة من (61.1) دولار للبرميل عام (2019) إلى (38.4%) للبرميل عام (2020)، أي بنسبة انخفاض (37.2%) وقد أدى ذلك إلى انخفاض الناتج

المحلي الإجمالي لقطاع النفط الخام لعام (2020) مقارنة بعام (2019)، إذ انخفض إنتاج قطاع النفط الخام إلى (60795.7) مليون دينار عام (2020) بعد أن كان (114386.4) مليون دينار. عام (2019) بانخفاض قدره (46.9%) (وزارة التخطيط، 2020: 2) وعليه يمكن القول أن هذه التذبذبات في الناتج المحلي الاجمالي (ارتفاعاً وانخفاضاً) ترتبط بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها العراق والعالم باعتباره جزءاً من المنظومة الدولية يتأثر ويؤثر بكل ما يحصل من احداث وازمات وغيرها.

معدل التضخم (INF)

يُعرّف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، او ان الزيادة في مقدار المال هي التي تؤدي الى زيادة الأسعار (زكي، 1996: 66).

1- تطور معدل التضخم للمدة (2012-2004)

يستدل من الجدول (2) أن الاعوام (2004، 2005) شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم بمعدلات متشابهة بلغت (21.15%، 27.05%) على التوالي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي. ودعم رواتب الموظفين وتقديم بعض الخدمات ، واستمر معدل التضخم في الارتفاع إذ وصل إلى معدلات مرتفعة لم يشهدها العراق منذ النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين إذ بلغت (34.69%) لعام (2006) والسبب في ذلك يعود إلى الإسراع في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم عن المحروقات وبعض السلع المدرجة في البطاقة التموينية ، فيما شهد عام (2007) انخفاضاً وبلغ معدل التضخم (23.60%)، وذلك بسبب السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي لاستهداف التضخم ورفع قيمة الدينار العراقي من خلال أسعار الفائدة. شهد عام (2008) انخفاضاً في معدل التضخم بلغ (11.27%) بينما بلغ معدل التضخم المسجل عام (2009) (7.70%) والسبب في ذلك يعود إلى الأزمة المالية التي أثرت على الاقتصاد العالمي. ثم تراجع التضخم مرة أخرى خلال الأعوام (2010-2012)، وبلغ معدل التضخم عام 2012 (5.71%) والسبب يرجع إلى ارتفاع الاسعار وانخفاض العرض في الداخل والاعتماد عليها إذ تتميز السلع المستوردة بارتفاع أسعارها.

2 – تطور معدل التضخم للمدة (2013-2020)

شهد معدل التضخم تطورات واضحة سواء أكان ارتفاعاً أم انخفاضاً طوال المدة الممتدة من عام (2013) ولغاية عام (2020) إذ ينتقل تأثير التضخم من الخارج إلى الداخل بسبب السلع المستوردة بارتفاع اسعارها، وهذا ما يعرف بالتضخم المستورد. فقد بلغ معدل التضخم (2.54%) عام (2014) مقابل (1.48%) عام (2013). أي أن معدل (1.06%) من حجم التضخم لهذا العام مؤقت وأن تراجع معدلات التضخم يشير إلى قدرة السياسة النقدية للحفاظ على معدلات منخفضة لمستوى التضخم في حدود مقبولة في ظل الظروف الأمنية المضطربة. فقد شهدت الاعوام (2015 – 2019) انخفاضاً في معدلات التضخم ، إذ بلغ معدل التضخم عام (2019) ما نسبته (-0.20%) بسبب مجموعة من المتغيرات الخارجية والداخلية ساهمت في التأثير على معدلات التضخم ، منها أزمة الركود الاقتصادي العالمي وما نتج عنها من انخفاض في معدلات النمو لكافة الأنشطة الاقتصادية ، فضلا عن السياسة النقدية التي تحققت في العراق من خلال الحفاظ على الاستقرار في المستوى

العام للأسعار من خلال إجراءات دعم السيولة المحلية واستمرار تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية (البنك المركزي العراقي ، 2019: 76). ويشار خلال هذه المدة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (225058367.9) عام (2019) إلى (188112265.8) عام (2020)، وزيادة معدلات التضخم لتصبح (1.00%) عام (2020) نتيجة الإجراءات الحكومية لخفض سعر صرف العملة. إذ بلغ سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار (1450) بعد أن كان (1200)، فضلا عن ذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية ، لاسيما النفط الذي انخفضت أسعاره في السوق العالمية، وبالتالي صدور قرار منظمة أوبك (OPEC) بضرورة قيام الدول المصدرة للبتروول بتخفيض سقف إنتاجها من النفط ، الأمر الذي أدى إلى حصول ارتباك في الإيرادات المالية من العملة الأجنبية وعدم قدرة الدولة على تغطية مصاريف الاستثمار والتشغيل في الموازنة وبالتالي اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي من أجل سد النقص الحاصل في الإيرادات التي تدخل الموازنة العامة سنوياً.

الجدول (2): تطور الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التضخم في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

بالأسعار الثابتة (2007=100)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2007	المعدل السنوي للتغيير الناتج المحلي الإجمالي	الرقم القياسي لسعر المستهلك 2007=100	% INF معدل التضخم
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	101788449	---	36.4	21.15
2005	103568449	1.74	49.9	27.05
2006	109368369	5.60	76.4	34.69
2007	111455813	1.90	100	23.60
2008	119802041	7.48	112.7	11.27
2009	124659542	4.05	122.1	7.70
2010	132731012	6.47	125.1	2.40
2011	142696722	7.57	132.1	5.30

5.71	140.1	12.87	161066280	2012
1.48	142.2	8.64	174990175	2013
2.54	145.9	(-0.64)	173872800	2014
1.42	148	5.60	183616252.1	2015
0.07	148.1	5.51	193744446	2016
0.20	148.4	3.77	201059363.1	2017
0.40	149	4.71	210532887.2	2018
(-0.20)	148.7	6.89	225058367.9	2019
1.00	150.2	(-16.41)	188112265.8	2020

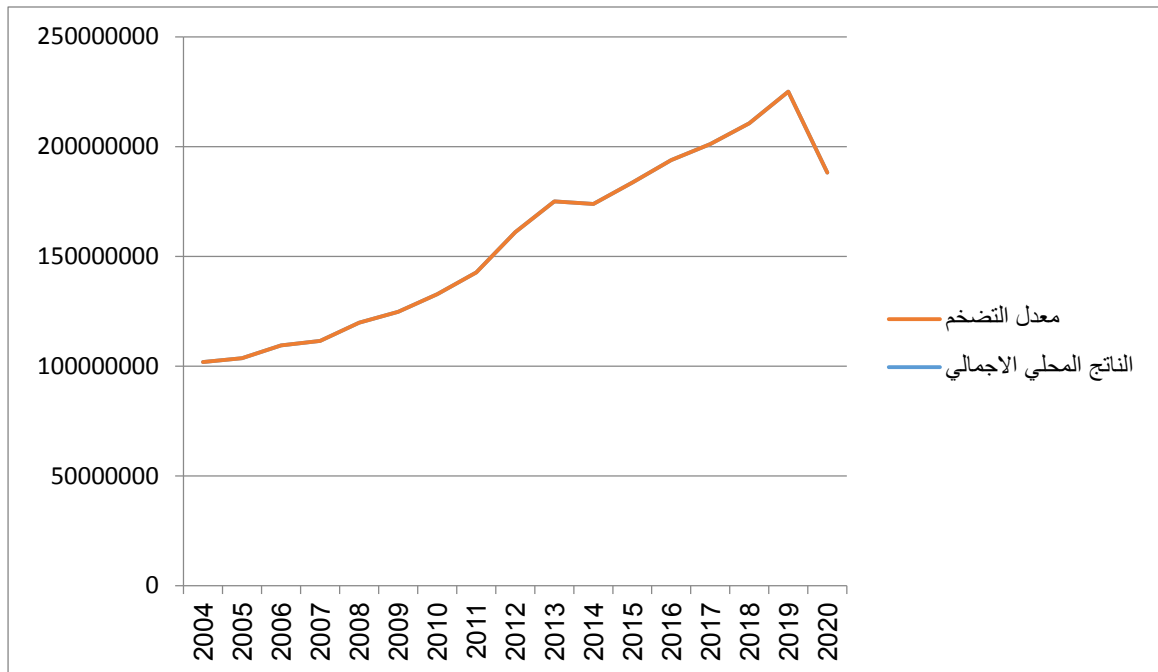
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (2).

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة.

*القيم بين قوسين (سالبة).

تم احتساب معدل التغير السنوي وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{\text{القيمة في السنة الحالية} - \text{القيمة في السنة السابقة}}{\text{القيمة في السنة السابقة}} * 100$$



الشكل(2) : تطور الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التضخم في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البيانات الجدول (2)

تطور درجة الانكشاف التجاري في العراق خلال المدة (2004-2020)

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية المعنية في التأثير على مسارات التجارة الخارجية بهدف تحقيق أهداف على المستوى المحلي تخص الاقتصاد الوطني أو الأهداف التي تتعلق بالعالم الخارجي ومن بين أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة التجارية في الاقتصاد هي التعريفات الكمركية أو ما يعرف بالقيود الكمركية أو أنظمة الحصص والتراخيص والإعانات التي تخص التصدير (أمين ، 2008 : 147) ، وأن آثار السياسة التجارية وانعكاسها على التفاوت في تغييرات سعر الصرف وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي والتي يمكن توضيحها من خلال مؤشر الانكشاف التجاري .

الذي يعرف: على أنه من أهم المؤشرات التي تقيس مساهمة بعض الدول في التجارة الخارجية بغض النظر عن القيود المفروضة عليها فضلاً على أن هذا المؤشر يكشف مدى أهمية الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي فكلمة كانت قيمة هذا المؤشر كبيرة دل ذلك على أن اقتصاد البلد أكثر تأثراً بالتقلبات الطارئة التي تصيب الاقتصاد العالمي وتجعله في حالة تبعية للعالم الخارجي وتحسب درجة الانكشاف التجاري من خلال الصيغة الآتية، (الشبيبي، 2008:54):

$$\text{درجة الانكشاف التجاري} = \frac{\text{الصادرات+الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

وتشير بيانات الجدول (3) المتعلق بتطوير مؤشر الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2020) انه بعد عام 2003، شهد الاقتصاد العراقي انفتاحاً خارجياً على دول العالم المختلفة فقام باستيراد العديد من السلع والخدمات والمستلزمات الاخرى التي يفتقد لها السوق المحلي في العراق فبعد مرور عام على الاحتلال الأمريكي للعراق بدأت صفحة جديدة بالنسبة لعلاقة العراق مع دول العالم لاسيما ما يتعلق بالتبادل التجاري فقد بلغت درجة الانكشاف التجاري المذكور (55.8) عام 2004، ليرتفع هذا الانكشاف بعد مرور عام واحد ليصل الى (62.1) عام 2005، ثم سجل ارتفاعاً واضحاً بعد مرور أربعة سنوات ليصل الى (94.2) عام 2008، غير انه انخفض بعد منتصف العام المذكور بسبب الازمة المالية العالمية إذ بلغ (47.0) عام 2008، غير انه عاود الارتفاع مرة اخرى ليصل أعلى درجة إذ بلغت (108.7) عام 2012، بسبب تحسن اوضاع العراق السياسية والأمنية وارتفاع أسعار صادرات النفط في الاسواق العالمية غير ان درجة الانكشاف سرعان ما عادت للانخفاض بعد مرور ثلاثة اعوام لتصل الى (54.9) عام 2016، ثم بعد ذلك ارتفعت لتصل الى (74.5) عام 2018، بعد تحسن وضع العراق الأمني وزيادة معدلات تبادله التجاري مع دول العالم غير ان ما حصل بعد مرور عام على هذا التحسن لم يكن بالحسبان إذ بوادر أزمة عالمية تلوح بالأفق فكانت جائحة كورونا هذه المرة التي أحدثت شكلاً واضحاً في الاقتصاد العالمي مذكوره بأزمة الكساد العالمي الذي أجتاح دول أوروبا عام 1929، وعلى أثر تلك الازمة شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً واضحاً ولم يعد هناك تبادل للسلع والخدمات بين دول العالم فانخفضت درجة انكشاف الاقتصادي للعراق الى

(58.6) عام 2020، على اعتبار أن العراق جزءاً من المنظومة العالمية يؤثر ويتأثر بكل ما يحصل لهذا العالم من صدمات وأزمات سواء داخلية أم خارجية.

الجدول (3) يبين تطور مؤشر الانكشاف التجاري في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

وبالأسعار الثابتة (2007=100)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	الصادرات	الاستيرادات	اجمالي التجارة الخارجية (الصادرات + الاستيرادات)	درجة الانكشاف التجاري	معدل التغير السنوي للانكشاف التجاري %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2004	101788449	25877930	30952242	56830172	55.8316	-----
2005	103568449	34881984	29443238	64325222	62.1088	11.24
2006	109368369	45028800	27593563	72622363	66.4016	6.91
2007	111455813	50156729	21060708	71217437	63.8974	(-3.77)
2008	119802041	76662378	36295954	112958332	94.2874	47.56
2009	124659542	46602714	11991508	58594222	47.0033	(-50.14)
2010	132731012	61392104	44271008	105663112	79.6069	69.36
2011	142696722	95298476	48596470	143894946	100.8396	26.67
2012	161066280	116159697	58935674	175095371	108.7101	7.80
2013	174990175	110595408	62150581	172745989	98.7186	(-9.19)
2014	173872800	101952934	54872921	156825855	90.1957	(-8.63)
2015	183616252.1	64006016	50888200	114894216	62.5730	(-30.62)
2016	193744446	51967725	37150695	89118420	45.9979	(-26.48)

16.99	56.6307	113861328	41452106	72409222	201059363.1	2017
31.61	74.5348	156920332	48711252	108209080	210532887.2	2018
(-1.75)	73.2260	164801271	62167341	102633930	225058367.9	2019
(-19.93)	58.6283	110287043	51445616	58841427	188112265.8	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (3).

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة.

$$\text{درجة الانكشاف التجاري} = \frac{\text{الصادرات+الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

تم احتساب معدل التغير السنوي وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{\text{القيمة في السنة الحالية-القيمة في السنة السابقة}}{\text{القيمة في السنة السابقة}} * 100$$

*القيم بين قوسين (سالبة)

المبحث الثالث:

تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004 – 2020)

يظهر الجدول (1) المتغيرات الخاصة بالبحث والتوصيف الدالي للعلاقة التي تربط بين تلك المتغيرات من أجل معرفة نتائج اختبار فرضيات البحث ومن ثم السعي الى تحقيق اهدافها، ونتيجة لذلك فقد تم تحديد المتغيرات التابعة ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (الانكشاف التجاري والتضخم والناتج المحلي الإجمالي) والمستقلة بسعر الصرف الموازي وكما في الجدول التالي:

الجدول (1)

متغيرات البحث

الرمز	الدلالة	المتغير	التوصيف
Pr	سعر الصرف الموازي	X1	مستقل
Nc	الانكشاف التجاري	y	تابع
In	التضخم	y	تابع
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	y	تابع

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الإطار النظري والمفاهيمي للبحث ، والذي يفترض اختبار العلاقة الدالية التالية :

$$Y_i = a + b_1X_1 + u_i$$

إذ يرمز للمتغيرات التابعة بالرمز (Y) بعض المتغيرات الكلية (الانكشاف التجاري و التضخم و الناتج المحلي الاجمالي) ، أما (X1) فيمثل المتغير (المستقل) بالنسبة لسعر الصرف الموازي وتمتد فترة البحث للمدة من (2004-2020) ، وهي بطبيعة الحال مدة قصيرة لا تفي بالغرض من أجل إجراء عمليات وطرق القياس الحديث. ونتيجة لذلك تم تحويل البيانات المذكورة الى بيانات ربع سنوية من أجل الحصول على نتائج أكثر واقعية ، وقد وفر البرنامج الاحصائي Eviews الاصدار العاشر هو برنامج حديث يعطي القدرة والامكانية على تحويل البيانات من سنوية الى ربع سنوية ، وهذه إحدى خصائص هذا البرنامج . فضلاً عن ذلك سهل عملية وإمكانية تحويل البيانات المذكورة الى الصيغ اللوغاريتمية لغرض التخلص من المشكلات الاحصائية التي قد تحصل .

النتائج المتعلقة باختبار الاستقرار بالنسبة لمتغيرات البحث .

سيقوم الباحثان بعملية اختبار استقرارية المتغيرات الخاصة بالبحث وذلك باستخدام برنامج (Eviews10) من أجل بيان موقف المتغيرات قيد البحث هل هي مستقرة ام غير مستقرة ؟ أي بمعنى هل ان هذه المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة

ام لا؟ فضلاً عن تحديد مرتبة التكامل، لذلك أصبحت عملية الكشف عن الاستقرارية بالنسبة للسلاسل الزمنية امراً ذا أهمية كبيرة من أجل تقدير النماذج القياسية، وذلك من أجل التخلص من مشكلة (الانحدار الزائف) التقدير الطويل الأجل وعليه من أجل الحصول على النتائج المرجوه سنقوم اختبارات (جذر الوحدة) من أجل التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، وان هذه الاختبارات هي ADF و PP وبعد قيامنا بإجراء الاختبارات المذكورة تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (2) والمتعلق بنتائج اختبارات الاستقرارية بالنسبة لمتغيرات البحث عند حدود المستوى الألي للبيانات.

الجدول (2)

نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث عند المستوى الاصيل للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level					
		LOG_GDP	LOG_IN	LOG_NC	LOG_PR
With Constant	t-Statistic	(-1.4233)	(-1.0454)	(-2.2896)	(-1.9236)
	Prob.	0.5658	0.7313	0.1783	0.3197
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	(-2.9189)	(-2.6745)	(-2.2365)	(-1.4728)
	Prob.	0.1633	0.2507	0.4619	0.8293
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5679	(-1.3885)	(-0.1634)	(-0.7043)
	Prob.	0.8365	0.1517	0.6235	0.4080
		n0	n0	n0	n0

Notes: (*)Significant at the 10%; ()Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%.
and (no) Not Significant**

المصدر : الجدول (2) المتعلق بنتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث .

هو من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج 10Eviews الاصدار العاشر.

*القيم بين قوسين (سالبة).

نلاحظ من خلال نتائج الجدول (2) ان المتغيرات التابعة غير المستقرة عند المستوى الأصلي . بينما المستقرة غير مستقرة عند المستوى الأصلي للبيانات المذكورة وحسب اختبار (PP) ، وبما ان كل المتغيرات غير مستقرة ، فقد تم أخذ الفرق الأول لها وكما هو مبين في الجدول المذكور.

الجدول (3)

يبين نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث عند الفرق الأول للبيانات المذكورة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At FIST DFFERNENCE					
		d(LOG_GDP)	d(LOG_IN)	d(LOG_NC)	d(LOG_PR)
With Constant	t- Statistic	(-5.6170)	(-4.4045)	(-4.6898)	(-3.4287)
	Prob.	0.0000	0.0008	0.0003	0.0133
		***	***	***	**
With Constant & Trend	t- Statistic	(-5.5830)	(-4.3640)	(-4.7234)	(-3.6352)
	Prob.	0.0001	0.0051	0.0016	0.0344
		***	***	***	**
Without Constant & Trend	t- Statistic	(-5.6229)	(-4.2218)	(-4.7288)	(-3.4185)

	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0009
		***	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant					

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر.

*القيم بين قوسين (سالبة).

نجد من نتائج الجدول (3) ان جميع البيانات اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الأول للمتغيرات وحسب اختبار (PP) ، وعند مستويات معنوية (1%، 5%، 10%) اذ كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (3)، مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) التي تؤكد خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، وعلى هذا الأساس يفضل استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة (ARDL) ، بسبب ان البيانات قد استقرت عند الفرق الأول الى جانب ان عدد المشاهدات قليل.

العلاقة بين سعر الصرف الموازي و الانكشاف التجاري في العراق للمدة من (2004_2020)

التقدير الاولي لنموذج ARDL

يظهر الجدول (4) نتائج التقدير الأولي لنموذج بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق للمدة (2004-2020)

الجدول (4)

يبين نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق للمدة (2004-2020).

Dependent Variable: LOG_NC					
Method: ARDL					
Selected Model: ARDL(3, 0)					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*	
LOG_NC(-1)	1.310836	0.127869	10.25143	0.0000	

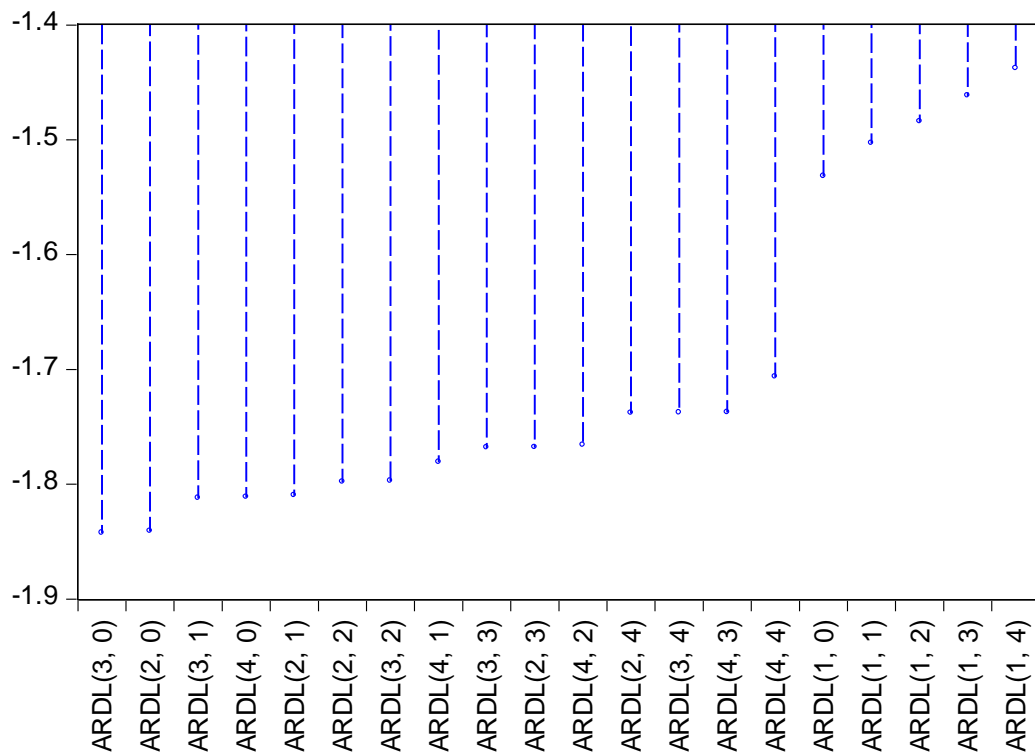
LOG_NC(-2)	-0.290227	0.208995	-1.88678	0.1701
LOG_NC(-3)	-0.181215	0.128049	-1.41205	0.1622
LOG_PR	-0.154801	0.176480	-0.87156	0.3839
C	1.788030	1.345268	1.329125	0.1888
R-squared	0.886989	Mean dependent var		18.97693
Adjusted R-squared	0.879455	S.D. dependent var		4.267487
S.E. of regression	0.091996	Akaike info criterion		0.264968
Sum squared resid	0.507793	Schwarz criterion		-1.80345
Log likelihood	65.46120	Hannan-Quinn criter.		-1.69384
Durbin-Watson stat	1.987393			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

الشكل (1)

نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

Akaike Information Criteria



المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يتبين لنا من نتائج الجدول رقم (4) والشكل البياني ان نموذج (ARDL) الملائم هو (3, 0) -ARDL، لبيان العلاقة بين سعر الصرف الموازي و الانكشاف التجاري في العراق وذلك تم وفق معيار (AIC) إذ كان هذا النموذج من بين أفضل (20) نموذج وذلك لإعطائه أقل قيمة لهذا المعيار إذ جرى تحديدها بشكل تلقائي من خلال برنامج (Eviews) اذ اشارت نتائج الاختبارات الاحصائية المبينة في الجدول (4) أنها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر.

إذ يظهر لنا أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.89) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج أي ان المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (89%) وان النسبة المتبقية والبالغة (11%) تعود الى تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

وكانت قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (1.98) وهذه القيمة تشير الى أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي .

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

من أجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتمثل بـ (الانكشاف التجاري والتضخم والناتج المحلي الاجمالي) ومؤشرات المستقلة المتمثلة بـ (سعر الصرف الموازي)، فلا بد من إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) مع مراعاة النقاط التالية:

1. مقارنة قيمة احصاءة (F) المحتسبة مع قيمتها الجدولية وضمن الحدود الحرجة فهناك حد أدنى (LCB: Lower Critical Bound) يوضح هل أن المتغيرات المدروسة متكاملة من الدرجة I(0) وحد اعلى (UCB: Upper Critical Bound) يوضح هل ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1) ففي حالة تجاوز قيمة (F) المحتسبة الحد الأعلى (UCB) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود تكامل مشترك، اما في حالة وقوع قيمة (F) المحتسبة بين الحدين الأعلى والأدنى فإن النتيجة تكون غير محسومة وتقبل فرضية العدم اي عدم وجود تكامل مشترك.

2. عند وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتم تقدير المعادلة في الاجل الطويل طبقاً لمعيار (Akaike)

3. للتعرف على تحركات الأجل القصير وفقاً لمواصفات نموذج (ARDL) فانه يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

ويمكن بيان نتائج اختبارات الحدود بين مؤشرات التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق من خلال الجدول الآتي:

الجدول (5)

اختبار نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف الموازي و الانكشاف التجاري في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.183703	1
Critical Value Bounds		

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

تظهر لنا نتائج اختبارات الحدود ما بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق الموضحة في الجدول (5) ان قيمة (F-statistic) المحترسبة بلغت نحو (5.18) اي أكبر من قيمة F- (statistic) الجدولية الدنيا والعليا عند مستوى معنوية أقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. مما يستلزم تقدير الاستجابة ومعامل تصحيح الخطأ.

نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل.

بعد إجراء اختبارات الحدود (تكامل مشترك) تبين لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، وهنا ينبغي الحصول على مقدرات الأجلين القصير والطويل لمعلمات الانموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) ويظهر من خلال الجدول (6) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق وكما يلي:

الجدول (6)

نتائج تقدير الإستجابة القصيرة الأجل والطويلة بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق للفترة (2004- 2020)

\Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_NC(-1))	0.471442	0.119544	3.943684	0.0002
D(LOG_NC(-2))	0.181215	0.128049	1.415205	0.1622
D(LOG_PR)	-0.154801	0.176480	-0.877156	0.3839
CointEq(-1)	-0.160606	0.050093	-3.206135	0.0022
Cointeq = LOG_NC - (-0.9639*LOG_PR + 11.1330				

))				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_PR	-0.963852	1.038690	-0.927949	0.3572
C	11.133001	7.411594	1.502106	0.1383

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

يظهر لنا من نتائج الجدول الاتي:

1- تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود (علاقة توازنية طويلة الأجل) تتجه بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (1%)، إذ تشير المعلمة العودة الى التوازن خلال (-0.16) من الزمن.

2- تظهر نتائج الإستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير عكسي ضعيف بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري، يعني أن زيادة سعر الصرف الموازي تؤدي الى انخفاض الانكشاف التجاري العراقي خلال فترة البحث وهذا يرجع السبب وبالرغم من إن العراق قد صمم استراتيجيات وطنية لتشجيع الاستثمار وإعادة الهيكلة وتحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي، لكنه مازال يُعاني من انخفاض نصيبه من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، فمن ناحية الكمية لازال نصيب العراق من الاستثمار لا يتناسب مع إمكانياته الاقتصادية والبشرية، إذ نلاحظ إن نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً بالمقارنة مع باقي الدول العربية.

نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين

يبين لنا الجدول (7) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري.

الجدول (7)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.000197	Prob. F(1,59)	0.9888
Obs*R-squared	0.000217	Prob. Chi-Square(1)	0.9882
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.013488	Prob. F(1,62)	0.9079
Obs*R-squared	0.013920	Prob. Chi-Square(1)	0.9061

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

كما يظهر لنا من الجدول (7) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين. لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة العدم.

العلاقة بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الاجمالي في العراق

يبين لنا الجدول (8) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والموازي والنتائج المحلي الإجمالي.

الجدول (8)

نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL) بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي في العراق

Dependent Variable: LOG_gdp			
Method: ARDL			
Selected Model: ARDL(3,0)			

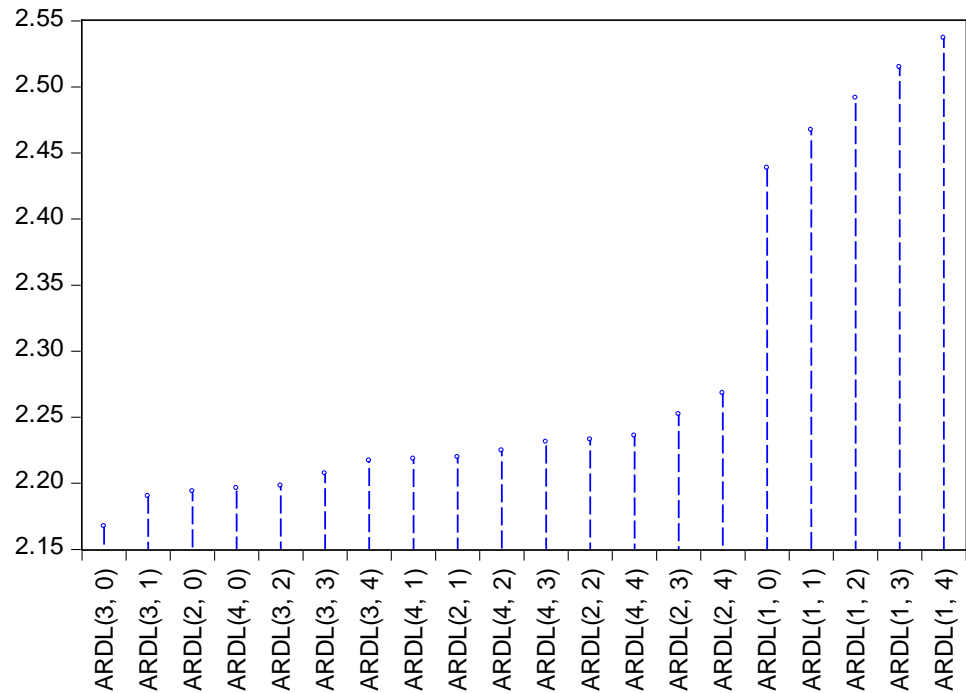
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_GDP(-1)	1.075848	0.126147	8.528503	0.0000
LOG_GDP(-2)	-0.204119	0.186483	-1.09568	0.2782
LOG_GDP(-3)	-0.232085	0.124907	-1.85059	0.0682
LOG_PR	2.721580	1.535256	1.772721	0.0814
C	-16.03844	10.79628	-1.48553	0.1427
R-squared	0.922541	Mean dependent var		13.36201
Adjusted R-squared	0.915977	S.D. dependent var		2.342363
S.E. of regression	0.678975	Akaike info criterion		2.151300
Sum squared resid	27.19939	Schwarz criterion		2.352012
Log likelihood	-63.91724	Hannan-Quinn criter.		2.230494
Durbin-Watson stat	2.033115			

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

تظهر لنا نتائج الجدول (8) ، والشكل (2) أن نموذج ARDL الملائم هو ARDL(3,0) للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي.

الشكل (2) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

Akaike Information Criteria



المصدر : مخرجات البرنامج 10Eviews الاصدار العاشر

يظهر لنا من نتائج الجدول (8) والشكل البياني (2) ان نموذج (ARDL) الملائم هو (3,0) ARDL، لبيان العلاقة بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي وذلك تم وفق معيار (AIC) فضلاً عن ذلك كان هذا نموذج من بين أفضل (20) نموذج وذلك لإعطائه اقل قيمة لهذا المعيار إذ جرى تحديدها بشكل تلقائي من خلال برنامج (Eviews) إذ اشارت نتائج الاختبارات الاحصائية المبينة في الجدول السابق ذكره انها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر.

إذ يتبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.92)، مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج أي ان المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (92%) وان النسبة المتبقية والبالغة (8%) تعود الى تأثير متغيرات اخرى لم يتضمنها النموذج.

وكانت قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (2.03) وهذه القيمة تشير الى ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

3-2-4 نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

يظهر لنا من الجدول (9) نتائج اختبارات للعلاقة ما بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي.

الجدول (9)

اختبار نتائج اختبارات بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	11.31803	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.5%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63

المصدر : مخرجات البرنامج 10Eviews الاصدار العاشر

تظهر لنا نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي في العراق وجود تكامل مشترك لان قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (1%)

نتائج تقدير الإستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل.

يظهر لنا الجدول (10) نتائج تقدير الإستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي وكما يلي:

الجدول (10)

اختبار نتائج اختبارات الإستجابة طويلة بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي العراق

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_GDP(-1))	0.436203	0.112240	3.886359	0.0003
D(LOG_GDP(-	0.232085	0.124907	1.858059	0.0682

2))				
D(LOG_PR)	2.721580	1.535256	1.772721	0.0814
CointEq(-1)	-0.360355	0.076620	-4.703121	0.0000
Cointeq = LOG_GDP - (7.5525*LOG_PR -44.5073 + 0.1135				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_PR	7.552490	3.953433	1.910363	0.0610
C	-44.507290	28.468017	-1.563414	0.1233

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

من نتائج الجدول نجد الاتي:

- 1- تشير معلمة تصحيح الخطأ بوجود (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020). لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (1%)، إذ تشير المعلمة العودة الى الاستقرار خلال (-0.36) من الزمن .
- 2- تظهر نتائج الإستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير طردي قوي ومعنوي عند مساوى معنوية أقل من 10% بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي، وهذا يعني ان زيادة سعر الصرف الموازي يؤدي الى زيادة النتائج المحلي الإجمالي والسبب يرجع الى ان اغلب صادرات العراق هي النفطية وتباع بالعملة الصعبة(العملة الأجنبية كالدولار) وان ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى زيادة النتائج المحلي الإجمالي

نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين

يظهر لنا الجدول (11) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي.

الجدول (11)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الإجمالي في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.327895	Prob. F(1,58)	0.5691
Obs*R-squared	0.365402	Prob. Chi-Square(1)	0.5455
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.077965	Prob. F(1,62)	0.7810
Obs*R-squared	0.080379	Prob. Chi-Square(1)	0.7768

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

يتبين من الجدول (11) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين. لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة العدم.

العلاقة بين سعر الصرف الموازي والتضخم في العراق

التقدير الأولي لنموذج ARDL

يظهر لنا الجدول (12) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والتضخم.

الجدول (12)

نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL بين سعر الصرف الموازي والتضخم في العراق

Dependent Variable: LOG_in				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(3,0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*

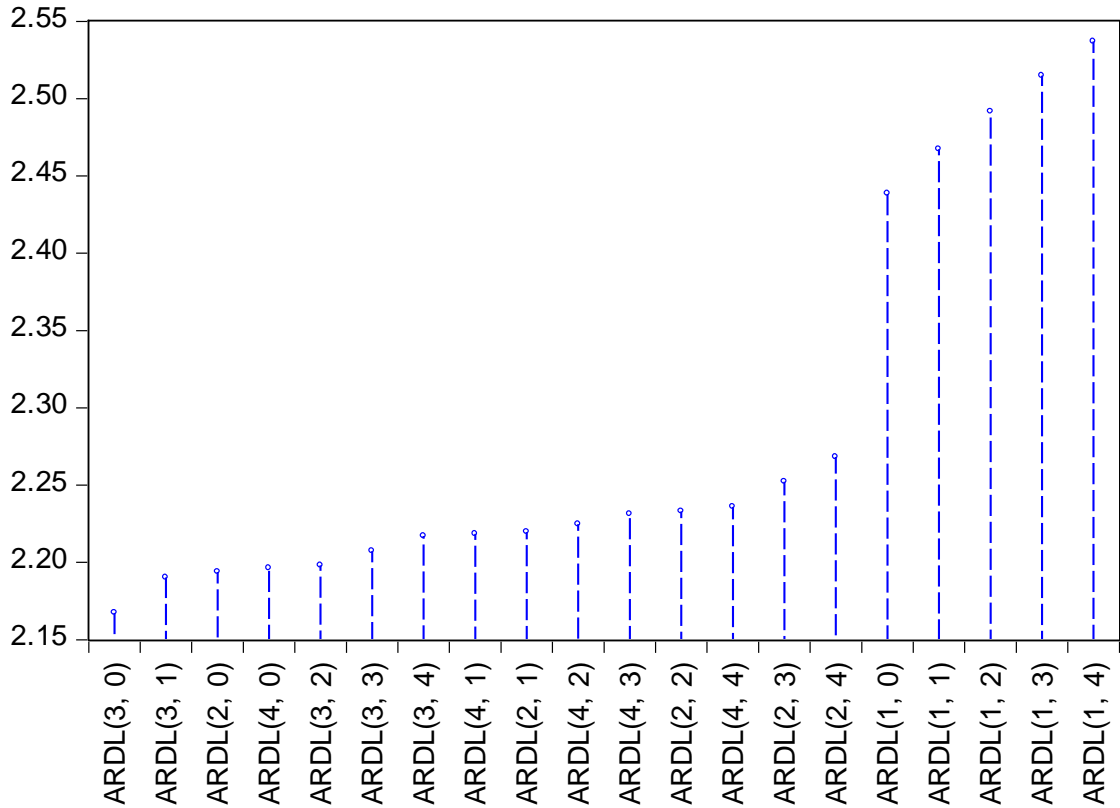
LOG_GDP(-1)	1.075848	0.126147	8.528503	0.0000
LOG_GDP(-2)	-0.204119	0.186483	-1.09568	0.2782
LOG_GDP(-3)	-0.232085	0.124907	-1.58059	0.0682
LOG_PR	2.721580	1.535256	1.772721	0.0814
C	-16.03844	10.79628	-1.48553	0.1427
R-squared	0.922541	Mean dependent var		13.36201
Adjusted R-squared	0.915977	S.D. dependent var		2.342363
S.E. of regression	0.678975	Akaike info criterion		2.151300
Sum squared resid	27.19939	Schwarz criterion		2.352012
Log likelihood	-63.91724	Hannan-Quinn criter.		2.230494
Durbin-Watson stat	2.033115			

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

تبيين لنا نتائج الجدول (12) ، والشكل(3) ان نموذج ARDL الملائم هو ARDL(3,0) للعلاقة بين سعر الصرف الموازي و التضخم.

الشكل (3) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

Akaike Information Criteria



المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الإصدار العاشر

يظهر لنا من نتائج الجدول (12) والشكل البياني (3) ان نموذج (ARDL) الملائم هو (3,0) ARDL، لبيان العلاقة سعر الصرف الموازي و التضخم في العراق وذلك تم وفق معيار (AIC) إذ كان هذا النموذج من بين أفضل (20) أنموذج وذلك لاعطائه أقل قيمة لهذا المؤشر إذ جرى تحديدها بشكل تلقائي من خلال برنامج (Eviews) إذ اشارت نتائج الاختبارات الاحصائية المبينة في الجدول المذكور انها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر.

إذ يظهر لنا ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.92) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (92%) وان النسبة المتبقية والبالغة (8%) تعود الى تأثير متغيرات اخرى لم يتضمنها النموذج.

وكانت قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (2.03) وهذه القيمة تشير الى ان النموذج يخلو من

مشكلة الارتباط الذاتي

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

يظهر لنا الجدول (13) نتائج اختبارات للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والتضخم.

الجدول (13)

اختبار نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف الموازي والتضخم في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	11.31803	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.5%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

تبين لنا من نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف الموازي والتضخم في العراق وجود تكامل مشترك لأن قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (1%).

نتائج تقدير الإستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل.

يظهر لنا من الجدول (14) نتائج تقدير الإستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة مؤشرات سعر الصرف الموازي والتضخم وكما يلي:

الجدول (14)

اختبار نتائج اختبارات الإستجابة طويلة بين سعر الصرف الموازي والتضخم في العراق

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_GD P(-1))	0.436203	0.112240	3.886359	0.0003
D(LOG_GD P(-2))	0.232085	0.124907	1.858059	0.0682
D(LOG_PR)	2.721580	1.535256	1.772721	0.0814
CointEq(-1)	-0.360355	0.076620	-4.703121	0.0000
Cointeq = LOG_GDP - (7.5525*LOG_PR -44.5073 + 0.1135				

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_PR	7.552490	3.953433	1.910363	0.0610
C	-44.507290	28.468017	-1.563414	0.1233

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

من نتائج الجدول (15) نجد الاتي :

- 1- تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه بين سعر الصرف الموازي والتضخم في العراق للمدة (2004-2020). لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (1%)، إذ تشير المعلمة العودة الى التوازن خلال (-0.36) من الزمن .
- 2- تظهر نتائج الإستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير طردي قوي و معنوي عند مستوى أقل من (10%) وهذا يعني ان زيادة سعر الصرف تؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم في العراق خلال فترة البحث وهذا ما حصل عند قيام الحكومة العراقية بتغيير سعر الصرف بالزيادة أدى الى ارتفاع معدلات التضخم في العراق .

نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين

يظهر لنا من الجدول (15) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والتضخم.

الجدول (15)

نتائج اختبار (15) الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والتضخم في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.327895	Prob. F(1,58)	0.5691
Obs*R-squared	0.365402	Prob. Chi-Square(1)	0.5455
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.077965	Prob. F(1,62)	0.7810
Obs*R-squared	0.080379	Prob. Chi-Square(1)	0.7768

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

تبين من الجدول (15) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين. لأن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة العدم.

الاستنتاجات:

1- تبين نتائج التحليل القياسي وجود تأثير عكسي وضعيف بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري وهذا يعني ان ارتفاع سعر الصرف الموازي يؤدي الى انخفاض الانكشاف التجاري في الاقتصاد العراقي خلال المدة الكلية للبحث (2004-2020) .

2- اثبتت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة خلال مدة البحث .

3- أثبتت نتائج التحليل القياسي وجود تأثير طردي عند مستوى معنوية اقل من (10%) بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي وهذا يعني ان زيادة سعر الصرف الموازي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2020)

التوصيات :

1- التأكيد على دور البنك المركزي من أجل المحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي على أقل تقدير يكون ثابتاً لمدة زمنية معينة لاسيما بعد حصول البنك المركزي على استقلاله عام (2004) بموجب القرار (56) للعام المذكور بعيداً عن تدخلات الحكومة بنشاطه الاقتصادي والمالي خاصة ما يتعلق (بعرض النقد) .

2- تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على القطاع النفطي في دعم الموازنة العامة في العراق والمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

3- السعي الجاد الى تقليل حجم الانفاق الحكومي التشغيلي لاسيما ما يتعلق برواتب بعض الفئات من موظفي الحكومة والمشاريع الوهمية وغيرها .

المصادر:

- 1- أمين، رشيد(2013)، سياسة سعر الصرف كأداة التسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، لبنان.
- 2- امين، هجير عدنان زكي(2008)، الاقتصاد الدولي ، دار الفكر ، الطبعة الأولى، دمشق.
- 3- إبراهيم، احمد إبراهيم جمعة(2017)، اثر التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة العراق للمدة(2000- 2015)، رسالة ماجستير، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، السودان.
- 4- الافندي ، محمد احمد (2012)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي ، الطبعة الثانية ، اليمن .
- 5- الايوبي، يقين سماح صلاح(2020)،مدى الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق والأردن - دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ،العراق .
- 6- الشبخلي، علي عبد الجليل صادق(2019)، قياس وتحليل اثر الودائع الادخارية لدى المصارف التجارية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2004 – 2018)، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة تكريت ، العراق .
- 7- الجبوري، بتول مطر عبادي، السعداوي، سعاد جواد كاظم(2013)، السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة (1991 – 2009)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (15)، العدد(2).
- 8- الحقباني، لمياء عبدالرحمن، محمد، نشوى مصطفى(2015)، اثر التقلبات الاقتصادية على أسعار النفط ، مجلة كلية إدارة الاعمال ، جامعة الملك سعود ، الرياض، المملكة العربية السعودية .

- 9- أوكيل، حميد(2017) محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، مطبوعة بيدغواجية ، جامعة العقيد ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر.
- 10- الشبيبي، احمد صدام عبد الصاحب(2008)، العلاقة بين الانكشاف التجاري والتجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة بحوث اقتصادية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد(14).
- 11-بوخاري، لحو موسى (2010)،سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الاولى، مكتبة الحسن العصرية، بيروت.
- 12-خضير، منعم احمد، حمزة، حارث عدنان محمد(2018)، اثر السياسة النقدية في العراق للمدة (2005 – 2015)، بحث منشور ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (1) ، العدد(41) العراق.
- 13-درويش ، م . ، راضي، م.(2009)، دراسة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الأقطار العربية ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(3)، المجلد(7).
- 14-دوحي، سلمى(2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة.
- 15-سحنون، فاروق(2010)،قياس اثر بعض المتغيرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
- 16- سمية، موري (2009)، اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية – دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
- 17-صخري،(2005)،التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ، الجزائر
- 18- عبدالحמיד، عبد المطلب (2016)، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية – الاسكندرية
- 19- يمينة، درقال (2010)، دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير – اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ، الجزائر.
- 20-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية ، مجاميع إحصائية متفرقة.
- 1- Dornbusch, Reger, Stanley Fischer and Richards startz (2001) Macroeconomics’ Eleventh Edition , University of Washington,USA.
- 2-Gregory,Mankiw(2003),Macroeconomic edition of Book, France.
- 3-Yannick Marquet (2006),conferencesur commerce financ
- 4-Redriger Porbush,(2005) ‘exchange rate and inflation the ill press’ combriage usa.